

العراق

خلفية

لدى العراق ١١٥ مليار برميل من احتياطات النفط المثبتة، وهي خامس أكبر احتياطات في العالم. ويعتمد الاقتصاد اعتمادا كبيرا على إنتاج النفط، حيث تشير التقديرات إلى أنه بلغ ٢,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١١ واستأثر بنسبة ٩٧% من الإيرادات الحكومية. وحققت صناعة البترول ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠ وهي مصدر كل دخل صادرات العراق تقريبا.

وفي يوليو ٢٠١٢، بدأت منطقة كردستان شبه المستقلة في تصدير النفط الخام، على الرغم من ادعاء الحكومة المركزية أنها السلطة الوحيدة المختصة بصادرات النفط الخام. وقد أدى ذلك إلى تصاعد النزاع بين كردستان وبغداد ومن المرجح أن يؤدي إلى تأخر الانتهاء من إصدار قانون جديد بشأن النفط تمت صياغته في عام ٢٠٠٧.

أداء العراق في "مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية"

حصل العراق على درجة "ضعيف"، وهي ٤٧، واحتل المرتبة ٢٩ من بين ٥٨ بلدا. ففي حين كان أداء العراق جيدا إلى حد ما في مكون الضمانات الوقائية وضوابط الجودة، فقد كانت درجته لمكون البيئة المواتية منخفضة بشكل ملحوظ.

البيئة المؤسسية والقانونية (المرتبة ٥٨/٣٥، الدرجة ١٠٠/٥٧)

تعتبر درجة "جزئي" التي حصل عليها العراق، وهي ٥٧، عن الآليات الواضحة لتحصيل الإيرادات وأيضا عن عدم وجود متطلبات فعالة بشأن الإفصاح.

وتتظم وزارة النفط القطاع وتمنح العقود بناء على جولات من العطاءات المفتوحة. غير أنه في العديد من الحالات، تُعدل شروط العقود من خلال مفاوضات مباشرة تتمتع فيها الوزارة بدرجة كبيرة من التقدير.

ويختلف نظام المالية العامة بحسب المنطقة. ففي خارج كردستان، توقع الشركات على عقود توافق فيها على دفع رسوم للحكومة المركزية عن كل برميل منتج. وتتبع شركة تسويق النفط المملوكة للدولة النفط وتودع الإيرادات في الخزينة الوطنية. غير أنه في كردستان، تُستخدم عقود تقاسم الإنتاج ولا تُحول الإيرادات الناتجة عنها بالضرورة إلى الحكومة المركزية. ويقتضي العراق إجراءات تقييمات للأثر البيئي قبل تنفيذ المشروعات وتنتشرها وزارة البيئة. ولا يوجد قانون بشأن حرية المعلومات. ويمتثل العراق لأحكام مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية منذ ديسمبر ٢٠١٢.

ممارسات الإبلاغ (المرتبة ٥٨/٢٤، الدرجة ١٠٠/٥٢)

حصل العراق على درجة "جزئي"، وهي ٥٢، نتيجة عدم الإفصاح الكامل عن معظم مؤشرات الإيرادات.

وتنتشر وزارة النفط بعض المعلومات عن العقود، بما في ذلك المبلغ المدفوع للبرميل الذي تحصل عليه الشركة العاملة، ولكنها لا تقدم تفاصيل عن كيف يمكن أن تكون العقود قد تغيرت في مفاوضات ما بعد العطاءات. وتفصح السلطات الكردستانية عن

معلومات قليلة عن عملية إصدار التراخيص الخاصة بها؛ ولكنها تنشر بصفة عامة اتفاقيات تقاسم الإنتاج الناتجة عنها، غير أنها لا تشمل دائما علاوات التوقيع وأحكاما رئيسية أخرى.

وتنشر وزارة النفط معلومات عن الاحتياطات، وحجم الإنتاج، والأسعار والصادرات، والشركات العاملة في البلد، وقيم تدفقات الإنتاج. وتنشر وزارة المالية معلومات عن الأسعار وتقارير شهرية عن قيمة الصادرات النفطية، ويقوم بذلك أيضا البنك المركزي. ويغطي أول تقرير للعراق في إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عام ٢٠٠٩ ويشمل بيانات عن الإنتاج لكل شركة على حدة فضلا عن معلومات مدرجة في تقارير وزارة النفط.

الضمانات الوقائية وضوابط الجودة (المرتبة ٥٨/٢٢، الدرجة ١٠٠/٦٣)

حصل العراق على درجة "جزئي"، وهي ٦٣، بما يعبر عن التحقق غير المنتظم لعملية إصدار التراخيص ومتطلبات التدقيق غير الكافية للشركات المملوكة للدولة.

ويحصل البرلمان على نسخ من عقود النفط وهو مسؤول عن مراقبة أنشطة وزارة النفط، ولكنه لا يؤدي دورا إشرافيا كبيرا فيما يبدو. وهناك افتقار مماثل لتشريعات الإشراف بالنسبة لصناعة النفط الكردستانية.

ويراجع الجهاز الوطني للمحاسبات ومراجع خارجي مستقل الإيرادات النفطية. وتحال تقارير التدقيق إلى البرلمان ولكنها لا تُنشر. وعلى موظفي الحكومة المسؤولين عن قطاع النفط أن يفصحوا عن تضارب المصالح المحتمل.

البيئة المواتية (المرتبة ٥٨/٥١، الدرجة ١٠٠/٩)

حصل العراق على درجة "راسب"، وهي ٩، وتمثل أدنى درجة في أي مكون، بما يعكس المرتبة المنخفضة للغاية بشأن سيادة القانون.

الشركات المملوكة للدولة (المرتبة ٤٥/٢٤، الدرجة ١٠٠/٤٥)

يعمل نفط الشمال و نفط الجنوب و نفط الوسط و نفط ميسان كوحدات تشغيلية لوزارة النفط. وتنشر معلومات عن الاحتياطات، وحجم وقيم الإنتاج، فضلا عن بيانات شهرية عن الصادرات والأسعار. والكشوف المالية المراجعة غير متاحة.

التحويلات على المستوى دون الوطني (المرتبة ٣٠/٩، الدرجة ١٠٠/٧٩)

تُحسب معظم تحويلات الإيرادات من الحومة المركزية إلى المحافظات على أساس عدد السكان وليس إنتاج النفط في الإقليم، على الرغم من أن هناك خطة لتوسيع نطاق برنامج "البترودولار" المنفذ حاليا في كركوك، والذي تحصل بموجبه المحافظات المنتجة للنفط على دولار للبرميل. وتنشر الحكومة المركزية بعض المعلومات عن التحويلات في وثائق الموازنة السنوية، كما تقوم بذلك مجالس المقاطعات وحكومة إقليم كردستان.

درجات العراق المراجعة، وحسب المكونات، وحسب المؤشرات

المرتببة (من ٥٨)	الدرجة (من ١٠٠)	المرتببة (من ٥٨)	الدرجة (من ١٠٠)
		التقارير الشاملة للصناديق الخاصة	لا ينطبق
	١٠٠	قواعد التحويلات على المستوى دون الوطني	١٠٠
	٦٧	التقارير الشاملة للتحويلات على المستوى دون الوطني	٦٧
	١٠٠	الإبلاغ ببيانات التحويلات على المستوى دون الوطني	١٠٠
٢٢	٦٣	الضمانات الوقائية وضوابط الجودة	
	٥٠	التحقق من سلامة عملية إصدار التراخيص	٥٠
	٦٧	التحقق من سلامة عملية الموازنة	٦٧
	٧١	جودة التقارير الحكومية	٧١
	١٠٠	إفصاح الحكومة عن تضارب المصالح	١٠٠
	٨٣	جودة تقارير الشركات المملوكة للدولة	٨٣
	٥٠	تدقيق تقارير الشركات المملوكة للدولة	٥٠
	صفر	استخدام الشركات المملوكة للدولة للمعايير المحاسبية الدولية	صفر
	١٠٠	إفصاح الشركات المملوكة للدولة عن تضارب المصالح	١٠٠
	لا ينطبق	جودة تقارير الصناديق الخاصة	لا ينطبق
	لا ينطبق	تدقيق تقارير الصناديق الخاصة	لا ينطبق
	لا ينطبق	التزام الحكومة بقواعد تنظيم الصناديق الخاصة	لا ينطبق
	لا ينطبق	التحقق من سلامة إنفاق الصناديق الخاصة	لا ينطبق
	لا ينطبق	إفصاح الصناديق الخاصة عن تضارب المصالح	لا ينطبق
	٥٠	جودة تقارير التحويلات على المستوى دون الوطني	٥٠
	لا ينطبق	التزام الحكومة بقواعد تنظيم التحويلات على المستوى دون الوطني	لا ينطبق
٥١	٩	بيئة مواتية	
	٥	الفساد (مؤشر تصورات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، والسيطرة على الفساد في "مؤشر الحوكمة العالمي")	٥
	٥	الموازنة المفتوحة (مؤشر منظمة الشراكة الدولية للموازنات)	٥
	٢٦	المساءلة والديمقراطية (مؤشر الديمقراطية الذي تعده "وحدة الاستخبارات الاقتصادية"، وإبداء الرأي والمساءلة في "مؤشر الحوكمة العالمي")	٢٦
	٩	فعالية الحكومة (مؤشر الحوكمة العالمي)	٩
	٢	سيادة القانون (مؤشر الحوكمة العالمي)	٢

ضعيف ■ مرضي ■
راسب ■ جزئي ■

المرتببة (من ٥٨)	الدرجة (من ١٠٠)	المرتببة (من ٥٨)	الدرجة (من ١٠٠)
	٢٩	الدرجة المراجعة	٤٧
	٣٥	البيئة المؤسسية والقانونية	٥٧
	صفر	قانون حرية المعلومات	صفر
	لا ينطبق	تشريعات قطاعية شاملة	لا ينطبق
	٦٧	المشاركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	٦٧
	٨٣	استقلالية عملية إصدار التراخيص	٨٣
	٥٠	التقييمات اللازمة للأثر البيئي والاجتماعي	٥٠
	١٠٠	الوضوح في تحصيل الإيرادات	١٠٠
	١٠٠	ميزان شامل للقطاع العام	١٠٠
	صفر	التقارير المالية المطلوبة من الشركات المملوكة للدولة	صفر
	لا ينطبق	قواعد تنظيم الصناديق الخاصة محددة في القانون	لا ينطبق
	لا ينطبق	قواعد تنظيم التحويلات على المستوى دون الوطني محددة في القانون	لا ينطبق
٢٤	٥٢	ممارسات الإبلاغ	
	٨٣	عملية إصدار التراخيص	٨٣
	٣٣	العقود	٣٣
	٥٠	تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي	٥٠
	٥٠	بيانات التتقيب	٥٠
	٦٧	حجم الإنتاج	٦٧
	٦٧	قيمة الإنتاج	٦٧
	٥٠	المصادر الرئيسية للإيرادات	٥٠
	صفر	المصادر الثانوية للإيرادات	صفر
	صفر	الدعم	صفر
	١٠٠	أسماء الشركات العاملة	١٠٠
	٦٧	التقارير الشاملة للشركات المملوكة للدولة	٦٧
	٦٧	بيانات إنتاج الشركات المملوكة للدولة	٦٧
	٤٠	بيانات إيرادات الشركات المملوكة للدولة	٤٠
	صفر	الأنشطة شبه المالية العامة للشركات المملوكة للدولة	صفر
	صفر	مجالس إدارات الشركات المملوكة للدولة	صفر
	لا ينطبق	قواعد تنظيم الصناديق الخاصة	لا ينطبق